الاتساع اللغوي عند الفيومي (ت٧٧٠هـ) في المصباح المنير

م.م.مروة عدنان إسماعيل

marwa-adnan@uomosul.edu.iq

جامعة الموصل/ كلية علوم الحاسوب والرياضيات / علوم الحاسوب

أ.د. أحمد صالح يونس

جامعة الموصل/ كلية الآداب / قسم اللغة العربية

ahmed.saleh.y@uomosul.edu.iq

Linguistic Expansion in Al-Fayumi's (d. 770 AH) Al-Misbah Al-Munir

Marwa Adnan Ismail Yahya (Ph.M)
Department of Computer Science, College of Computer Science and Mathematics, University of Mosul
Prof. Dr. Ahmed Saleh Younis University of Mosul / College of Arts / Department of Arabic Language

الملخص

تحدث اللغويون عن ظاهرة الاتساع، واتخذوها علة من علل اللغة، وسببًا من أسباب التطور اللغوي ونموه في مستويات اللغة كافة من صوت وصرف ونحو ودلالة، ولهم من هذه الظاهرة –شأنها شأن موضوعات الترادف والتضاد والمشترك– موقفان متقابلان موقف الرافض، وعدم القبول إلَّا بالجيد المشهور من اللغة، وهؤلاء يصفهم الباحثون بالمتشددين، ولا شك في أن تشدّدهم من أجل حرصهم على اللغة العربية، وكان الأصمعي (ت٢١٥هـ) يتزعم هذه النزعة، ومعه من سار على نهجه من اللغويين، أما الموقف الآخر فهو موقف المتسامح أو المتساهل، فهم يرضون بالأحكام اللغوية ما دام فصحاء العرب قد نطقوا بها واستعملوها سواء كانت مشهورة أم غير مشهورة، كثيرة أم قليلة، وكان على رأس هذا الموقف أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)، وقد نسبوا إليه الاتساع في اللغة، ونتج عن هذين الموقفين جوانب إيجابية في الدراسات اللغوية من ناحية توجيه الأنظار إلى المستويات اللغوية، والاتساع في الاهتمام بلغات القبائل العربية المختلفة ومناطقها الجغرافية المتعددة، وخصائص تلك اللغات.

ويتناول هذا البحث (الاتساع في اللغة عند الفيومي في المصباح المنير)، وميدانه معجمه الذي ذاع صيته، واشتهر عند المعجميين، والفيومي له مكانته المرموقة عند اللغويين، ويتضمن البحث توطئة تناولنا فيها جانبين الأول: مختصر عن ترجمة الفيومي، والثاني: الاتساع لغة واصطلاحًا، ثمَّ قسمنا البحث على وفق المحاور الآتية: الاتساع في الترادف، والاتساع في الأضداد، والاتساع في فعل وأفعل، والاتساع في المشتقات، والاتساع في ضبط الألفاظ، والاتساع في التطور الدلالي، ثم انتهى البحث بخاتمة أوجزنا فيها أبرز نتائجه.

الكلمات المفتاحية : الاتساع ، اللغة ، الفيومي، التطور ، اللغوي ، المعنى .

Abstract

Linguists have discussed the phenomenon of *al-Ittisa'* (linguistic expansion/flexibility), viewing it as a key linguistic cause and a driving factor behind language development and growth across all linguistic levels: phonological, morphological, syntactic, and semantic. Regarding this phenomenon—similar to their positions on synonymy, antonymy, and polysemy—linguists took two contrasting stances. The first is a rejective stance that accepts only the well-known and standard forms of the language. Researchers refer to adherents of this view as traditionalist or strict scholars, a stance stemming from their utmost care to preserve the Arabic language, led by Al-Asma'i (d. 215 AH) alongside like-minded linguists. The second stance is permissive or flexible; scholars belonging to this stream accept linguistic rulings as long as eloquent Arab speakers articulated and used them, whether common or uncommon, frequent or rare. Leading this trend was Abu Zayd al-Ansari (d. 215 AH), to whom linguistic expansion was largely attributed. These two opposing views yielded positive outcomes in linguistic studies by drawing attention to various structural levels of language, broadening scholarly interest in the dialects of different Arab tribes across diverse geographic regions, and illuminating their specific characteristics.

This research paper titled *"Linguistic Expansion (Al-Ittisa') According to Al-Fayyumi in Al-Misbah Al-Munir"* explores this phenomenon within his renowned and highly acclaimed dictionary. Al-Fayyumi holds a distinguished standing among linguists. The paper opens with an introduction covering two main aspects: a brief biography of Al-Fayyumi and the definition of *al-Ittisa'* lexically and idiomatically. The research is then structured around the following thematic axes: expansion in synonymy, expansion in antonymy, expansion in the patterns (*Fa'ala* and *Af'ala*), expansion in derivatives, expansion in lexical diacritics/vocalization, and expansion in semantic development. The paper concludes with a summary highlighting its key findings.

Keywords: Extension, Language, Al-Fayyumi, Linguistic Evolution, Meaning

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أولًا: ترجمة الفيومي:

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي المقرئ اللغوي المصري[١]، نشأ في الفيوم، ثمَّ غادرها إلى القاهرة لمتابعة تحصيله العلمي، ولم يعرف بالتحديد تاريخ ولادته، واعتنى منذ صغره بالعربية والفقه الشافعي، ومهر فيهما[٢].

أخذ الفيومي العربية عن أبي حيان الغرناطي (ت٧٤٥هـ)؛ ليتميز بها بعد ذلك، ويصبح أحد أعلامها الأفذاذ، ثم رحل الفيومي إلى حماة بسوريا، واستقر فيها، وذاع صيته هناك واشتهر، ولما بنى الملك المؤيد عماد الدين صاحب حماة (جامع الدهشة) في شعبان سنة (٧٢٧هـ) جعل الفيومي خطيباً له، وعليه اشتهر الفيومي بِاسم (خطيب الدهشة) وظل يخطب فيه حتى وفاته بحماة سنة سبعين وسبعمئة[٣]، وصنف الفيومي خمسة كتب هي:

١. ديوان خطب: وهو غير مطبوع، ويبدو أنَّ أحداً جمع الخطب التي كان يخطبها في جامع الدهشة بحماة ووضعها في كتاب، فيه يكتب اسمه : الشيخ الإمام العالم...أبو العباس أحمد بن الشيخ الإمام كمال الدين محمد بن الشيخ الإمام الحسن الفيومي الشافعي...الخ .

٢. شرح عروض ابن الحاجب: وانفرد بذكره إسماعيل باشا البغدادي(ت ١٣٩٩هـ)[٤].

٣. نثر الجمان في تراجم الأعيان: وهو مخطوط، وقد ترجم فيه للمشاهير من العلماء والأدباء حتى سنة (٧٤٥هـ) .

٤. مختصر معالم التنزيل: و(معالم التنزيل) هو تفسير للإمام البغوي (ت٥١٦هـ).

٥. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: جمع فيه غريب الشرح الكبير للرافعي، وفرغ من تأليفه في شعبان سنة (٧٣٤هـ)، وصفه ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) بأنَّه:" كتاب كثير الفائدة، حسن الإيراد"[٥]، وقد نقل غالبه ولده في كتاب (تهذيب المطالع) ، وجمع أصل كتابه هذا من نحو سبعين مصنفاً [٦]، وهو مرتب على حروف الهجاء، وبلغ مجموع الجذور اللغوية في المصباح المنير ألفاً وأربعمئة وثلاثين جذراً منها جذور ثلاثية ومنها غير ثلاثية، ثم ختم معجمه بخاتمة ضمَّت أهم القواعد اللغوية الصرفية والنحوية على نحوٍ مُوسَّع[٧].

وينتمي (المصباح المنير) إلى المعاجم الفقهية التي تخصصت في تناول الألفاظ الفقهية، وقد ألّفها علماء جمعوا بين علمي اللغة والفقه، فقد أصبح لكل مذهب فقهي معجم لغوي يبين ويشرح غريب الألفاظ الواردة في المذهب، مثل ما نجده عند الشيخ نجم الدين النسفي (ت٥٣٧هـ) في كتابه (طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية)، وعند المُطرزي (ت٦١٠هـ) في (المُغرب في ترتيب المُعرب)، ويصنَّف (المصباح المنير) أيضاً ضمن معاجم المدرسة الهجائية الألفبائية في حقل الدراسات اللغوية[٨]، فهو معجم جمع بين هاتين الميزتين في آن واحد ومن هنا تأتي أهميته.

ثانيًا: الاتساع لغة واصطلاحًا:

الاتساع لغةً: مصدر الفعل (اتّسَع)، على وزن (افتعل)، وأصله من الفعل الثلاثي: (وَسِع)، ونبَّه أصحاب المعاجم اللغوية على أنَّ السعة: الجدةُ والطاقةُ، ومنه قوله تعالى (لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ)[٩]، أي: على قدر غِناه وسَعَتِهِ" يقال: أَوْسَعَ الله عليك، أي أغناك. والتَوْسيعُ: خلاف التضييق، تقول: وسعت الشئ فاتسع واستوسع،

أي صار واسِعاً"[١٠] ووسع: فعل يدلّ" على خلافِ الضِّيق والعُسْر، يقال: وَسِعَ الشَّيءُ واتَّسَعَ، والوُسْع: الغِنَى"[١١]، والاتساع على وزن: افتعال من السعة التي هي خلاف الضيق، ويدل هذا الوزن هنا على المطاوعة، يقال وسّعته فاتَّسع، والأصل: اوتسع، وقعت بعد كسر فأبدلوا منها لضعفها، قال سيبويه:" فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول، وهذا كان أخف عليهم"[١٢]، ومن أسماء الله عز وجل: الواسعُ، أي: الغني.

وفي الاصطلاح:

استعمل العلماء مصطلح (التوسع اللغوي) للنمو اللغوي، أو لكل ما فيه نمو للثروة اللفظية في العربية؛ لذا فإنَّ كل رافد يثري هذه اللغة هو من طرائق (التوسع اللغوي)" وهم يقصدون الانطلاق باللغة من الضيق إلى السعة"[١٣].

والاتساع معروف في كلامهم، ويريدون به في إحدى إطلاقاته:" إقامة الكلمة موضع الأخرى"[١٤]، وعلى الرغم من أنَّ الاتساع في اللغة وإيراد الضعيف والشاذ مما تكلَّمت به العربُ، فقد عابه العلماء بعضهم على بعض، إلَّا أنَّ الطريقة والمنهجية المتبعة عند طائفة منهم أسدت خدمة كبيرة للغة العربية، وقدّمت للباحثين قديمًا وحديثًا معينًا ومصدرًا مهمًا لدراسة اللغات، وبيان الخصائص الصوتية والصرفية لكل قبيلة أو منطقة جغرافية، وهو سبيل لا يمكن إغفاله في تنمية اللغة عبر الزمن، فكلُّ تغيير في معنى الكلمة أو التركيب؛ قصدًا للإيجاز والاختصار دون أن يؤثر ذلك على المعنى الأصلي هو اتساع.

وقد نبَّهَ عليه علماءُ اللُّغة في مصنفاتهم وشروحاتهم وتعليقاتهم، ويعدُّ سيبويه (ت١٨٠هـ) أوَّل من نصَّ على هذا المصطلح في الباب الذي عقده بعنوان:" باب استعمال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى لاتِّساعِهم فى الكلام، والإيجاز والاختصار"، ومن الشواهد التي أوردها في هذا الباب: قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ

ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ)[١٥]، وأوضح ذلك بالقول:" إنّما يريد: أهلَ القرية، فاختصر"[١٦]، وقصدُ سيبويه من المصطلح هنا هو الإيجاز والاختصار، وأنَّ التغيير الحاصل في التركيب بالاتساع لم يؤدِّ إلى تغيير في المعنى؛ لأنَّ معنى الآية: واسأل أهل القرية، فالوظيفة النحوية للقرية في الآية هي المفعول به.

وكان أَبُو زَيْدٍ الأنصاري (ت٢١٥هـ)" يتَّسعُ في اللُّغاتِ، حتَّى كان ربَّما جاء بالشَّيءِ الضَّعيف، فيُجريه مجرى القويِّ، وكان الأصمعيُّ مُولعًا بالجيِّدِ المشهورِ، ويُضيِّقُ في ما سواه"[١٧]، وعلى الرغم من كون الاتساع في اللغة وإيراد الضعيف والشاذ مما تكلمت به العرب فقد عابه العلماء بعضهم على بعض، إلَّا أنَّ المنهج والظاهرة خدمت اللغة العربية، وقدمت مصدرًا مهمًا لدراسة اللغات والظواهر اللغوية والخصائص الصوتية والصرفية لكل قبيلة أو منطقة جغرافية، وهو السبيل في تنمية اللغة عبر الزمن، فكل تغيير في معنى الكلمة أو التركيب؛ قصدًا للإيجاز والاختصار دون أن يؤثر ذلك على المعنى الأصلي هو اتساع.

وعرض ابن السراج (ت٣١٦هـ) لظاهرة الاتساع في الأحكام النحوية؛ فذكر أنَّ مسألة الفصل بين اسم الفاعل وبين ما عمل فيه بعامل آخر لئلا يدخل فيه لبس في بعض الكلام، نحو:" آكلًا كان زيد طعامك"، ورأى أنَّ هذا الفصل يحسن في الظروف، نحو:" راغبًا كان زيد فيك؛ لاتساعهم في الظروف، وأنهم جعلوا لها فضلًا على غيرها في هذا المعنى "[١٨]، فالعرب توسعت في باب التقديم في المتعلقات، ولا سيما الظروف، فلم تلزمها الموضع الذي يقتضيه الترتيب الأصلي دائمًا، وجعلت لها مزية في هذا الباب؛ ولذلك جاز أن تأتي بعض العناصر المتعلقة بما بعدها في موضع متقدم، إعطاء بعض العناصر حرية في التقديم والتأخير بسبب السعة التي عُرفت في باب الظروف.

ويرى ابن جني (ت٣٩٢هـ) أنَّ المجاز لأجل الاتساع: "وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة، فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الفرس: هو بحر، فالمعاني الثلاثة موجودة فيه، أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي: فرس وطرف وجواد، ونحوها البحر، حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء"(١٩)، فالاتساع عند ابن جني صورة من صور العدول عن الحقيقة؛ لأنَّ المتكلم لم يلتزم بالحد الأصلي للألفاظ الموضوعة للفرس، بل توسع في استعماله اللغوي في التعبير عن الفرس، لكن على سبيل المجاز لا الحقيقة.

والحاصل أنَّ الاتساع عند سيبويه والمبرد وابن السراج متصل بجانب التركيب والإعراب، وأنَّه يفسر مخالفة الظاهر للأصل النحوي، أمَّا عند ابن جني فهو أحد أغراض العدول من الحقيقة إلى المجاز، ويفسّر سبب استعمال لفظ في غير معناه الأصلي، إلَّا أنهم جميعًا يتفقون في أنَّ الاتساع مجاوزة الأصل المألوف في التعبير، مع بقاء الكلام سائغًا ومفهومًا.

والأمر الذي لا بد من الوقوف عنده والتنبيه عليه، والبحث قائم على أساسه هو أنَّ التراث اللغوي العربي فيه مدرستان، إحداهما تميل إلى التشدد ونظرتها إلى اللغة نظرة محافظة فلا تقبل أي خروج عن القواعد والقوانين السائدة، وهذه النزعة ضيقت من مجال الاستشهاد، وقصّرته على قبائل معينة، والثانية تميل إلى التساهل والتيسير، وتتعامل مع اللغة بشيء من التبسط، وتتوسع في رواية اللغة، ووسعت من مجال الاستشهاد دون تمايز بين القبائل العربية، ورائدهم في ذلك ما نقل عن الخليل (ت١٧٠هـ) من أنَّ:" لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم"(٢٠)، وقال ابن جني:"

فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصِيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء بهِ خيرًا منه"[٢١]، ونحاول في هذا البحث دراسة الاتساع عند الفيومي في معجمه الشهير: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير على وفق المحاور الآتية:

١- الاتساع في الترادف:

عُرّف الترادف بأنَّه:" الألفاظ المفردة الدالة على شيءٍ واحد باعتبارٍ واحد" [٢٢]، والمترادف هو: ما كان معناهُ واحداً وأسماؤه كثيرة[٢٣]، وقد أشار سيبويه إليه فقال:" إنَّ من كلامهم...اختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق" [٢٤].

ومن نصوص الترادف في المصباح المنير ما جاء في قول الفيومي:" الجلوسُ غير القعود، فإنَّ الجلوس: هو الانتقال من سُفلٍ إلى علوٍ، والقعود: هو الانتقال من علوٍ إلى سفلٍ، فعلى الأول يُقال لِمن هو نائم أو ساجدٌ: اجلس، وعلى الثاني يُقال لمن هو قائمٌ: اقعد، وقد يكون جلسَ بمعنى قعد... ويُقال: جلس مُتَّكئاً، ولا يُقال: قعد مُتَّكئاً بمعنى الاعتماد على أحدِ الجانبين، وقال الفارابي، وجماعةٌ: الجلوس نقيض القيام فهو أعمُّ من القعود" [٢٥].

فالفيومي تناول في هذا النص لفظتي (القعود)، و(الجلوس) وفرّق بين استعمال الفعل (قعد)، و(جلس)، ونبَّه على من جعلهما من المترادفات ومنهم: الجوهري (ت في حدود ٤٠٠هـ)[٢٦]، وابن سيده (ت٤٥٨هـ)[٢٧]، والفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)) بقوله: "مجلس كَمَقعَدٍ" [٢٨].

وذهب ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) في باب(حمل المصدر على الفعل مرة، وحمل الفعل على المصدر مرة): إلى أنَّ" قعد زيدٌ جلوساً، فلك أن تجعل (قعد) في تأويل (جلس)، ولك أن تجعل الجلوس في تأويل القعود" [٢٩].

ومن اللغويين من يفرّق بين (قعد وجلس)، ففي قعد معنىً ليس في جلس فنقول: قام ثم قعد، ونقول: كان نائماً فجلس، فالجلوس: هو الانتقال من سفل إلى علو، والقعود من علو إلى سفل[٣٠]، وعليه قولهم لمن أُصيب برجله: مُقعد، ومنه سُميت مدينة (نجد) جَلساً، لارتفاعها وقيل لمن أتاها: جالس، ومنه قول عمر بن عبدالعزيز للفرزدق:

قُل للفرزدق والسفاهةُ كاسمِها إن كنت تاركَ ما أمرتُكَ فاجلس[٣١]

أي: اقعد نجداً، وذكر ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) أنّه دخل يوماً على سيف الدولة بن حمدان، فقال له سيف الدولة: (اقعد) ولم يقل: اجلس، وهذا دليل على اطلاعه على أسرار كلام العرب[٣٢].

وقد يرد فرق آخر بين القعود والجلوس، وهو أنَّ: القعود لِما فيه لبث ولزوم ويكون للمدة الأطول، وهو بخلاف الجلوس؛ إذ يدل على سرعة التحول والتغير، ولهذا قيل: (قواعد البيت) دون جوالسه للزومها ولبثها، وقوله تعالى:(مَقۡعَدِ صِدۡقٍ) [٣٣]؛ لأنه لا زوال له، وهذا عكس معنى قولهم: جليس الملك دون قعيده؛ لأنّه يُحمد في مجالس الملوك التخفيف، ومنه قوله تعالى: (إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ) [٣٤]؛ لأنّه يجلس زماناً يسيراً [٣٥].

وقد ورد في الحديث الصحيح قوله (ﷺ): "أتاه ملكان فأقعداه"[٣٦]، وشرحه الكرماني (ت٧٨٦هـ) بقوله: أقعداه، أي: أجلساه، وهما مترادفان، وهذا يبطل قول من فرق بينهما، وكأن الأول رواه بالمعنى، ولتقارب معنيهما وقع كل منهما موقع الآخر وشاع[٣٧].

٢- **الاتساع في الأضداد:**

قال ابن فارس:" ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، نحو: (الجون) للأسود، و(الجون) للأبيض، وأنكر ناس هذا المذهب وأنَّ العرب تأتي باسم

واحد لشيء وضده، وهذا ليس بشيءٍ" [٣٨]، والأضداد من خصائص العربية، وهو يشبه الاشتراك في كون اللفظة منها تدل على أكثر من معنى[٣٩]، ويفترق عنه" في أنَّ التضاد رهينٌ بمعنيين لا أكثر، وأنَّ هذين المعنيين متضادان لا مختلفان" [٤٠].

ومن نصوص ظاهرة الأضداد ما جاء في قول الفيومي:" خفي الشيءُ يخفى خفاءً بالفتح والمدِّ: استتر أو ظهر، فهو من الأضداد وبعضهم يجعل حرف الصلة فارقاً فيقول: خَفِيَ عليه إذا استتر وخفي له إذا ظهر...وبعضهم يجعل الرباعي للكتمان والثلاثي للإظهار، وبعضهم يعكس" [٤١].

أوضح الفيومي اختلاف دلالة لفظة (خَفِيَ)، فهي تدل على الستر والكتمان، وقد تدل على العلانية والإظهار، وبناءً على ذلك فاللفظة من الأضداد، ومنهُ قول ابن السكيت:" يُقال: قد أخفيت الشي إذا كتمتهُ، وقد خفيتهُ إذا أظهرته، فهو المعروف من كلام العرب" [٤٢]؛ فإضافة الهمزة أحدثت فرقًا بين الدلالتين، ثم يورد قول أبي عبيدة إنَّ" أخفيتهُ، وخَفَيتَهُ بمعنى: أظهرتَهُ"، وهو ما عليه مجموعة من اللغويين منهم: ابن قتيبة في باب (تجيء أَفْعَلْتُ مضادة لفَعَلْتُ)[٤٣]، وكراع النمل (ت٣٠٩هـ) [٤٤]، وابن دريد[٤٥]، وقد غَلَطٌ ابن السيد البطليوسي الذي الرأي بقوله:" إنَّما اللغتان في (أخفَيتُ) الذي هو فعل رباعي... فأما (خَفيتُ) الثلاثي فإنَّما هو بمعنى أظهرت لا غير" [٤٦].

وفي كتب الأضداد: للأصمعي، وابن السكيت، والسجستاني[٤٧]، أنَّ أخفيتُ الشيء: كتمتُهُ، وأخفيتهُ: أظهرتهُ، ومنه قوله تعالىٰ: إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَآ [٤٨]، فمن قرأها بضم الألف فهي على المعنيين، وأمّا من قرأ (أَخفيها) بفتح الألف فذلك معروف في معنى أظهرها، ويستشهد على معنى الإظهار بقول امرئ القيس:

خفاهُنَّ مِن أنفاقِهن كأنَّما خفاهُنَّ ودقٌ مِن عشيّ مجلّب(٤٩)

وعلى معنى الإخفاء قول امرئ القيس:

فإنْ تدفنوا الداءَ لا نُخفِهِ وإنْ تبعثوا الحربَ لا نقعُدِ(٥٠)

والاختفاء يدل على الاستخراج، ومنه تسمية أهل الحجاز (المُختفي) للنبّاش؛ لأنَّه يستخرج الموتى ويظهر أكفانهم(٥١).

ونقل الأزهري تفسير الأخفش للفظة (المستخفي) في قوله تعالى: (وَمَنۡ هُوَ مُسۡتَخۡفِۭ بِٱلَّيۡلِ وَسَارِبُۢ بِٱلنَّهَارِ)(٥٢) بأنَّه الظاهر، و(السارب) بالمتواري، في حين يجعل الفرّاء (المستخفي): المستتر، و(السارب): الظاهر، والصحيح عند الأزهري هو قول الفرّاء، وقول الأخفش خطأ عند عامة اللغويين(٥٣).

ومنع بعض اللغويين جعل (خفي) مثالًا للأضداد؛ لأنَّ الجذر الواحد يحمل معنيين متناقضين بلا قيد؛ بل يلاحظون اختلاف التعدية، فالقول: (خفي عليه الأمر) يفيد أن الأمر استتر عنه، أما: (خفي له الأمر) فيفيد أنَّ الأمر ظهر له، وقد نصَّ الفيومي نفسه على هذا التفسير بقوله: (وبعضهم يجعل حرف الصلة فارقًا)، وهذا يعني أن التضاد هنا قد لا يكون في اللفظ مجردًا، وإنّما في التركيب والسياق، وهذا يدل على أن القدماء أنفسهم لم يكونوا متفقين على الظاهرة بأنها تضاد دلالي خالص، فمن القدماء من عدَّ الفعل (خفي) من الأضداد، فأثبتوا له معنى الاستتار ومعنى الظهور، غير أن بعضهم حاول تفسير هذه الضدية بأسباب سياقية وتركيبية وصرفية، كاختلاف حرف الجر أو اختلاف الصيغة؛ لذا فإن هذه الظاهرة لا تمثل بالضرورة تضادًا دلاليًا خالصًا، بل تكشف عن سعة في الاستعمال الدلالي للفظ، تتحدد وجوهها بالسياق والتركيب.

٣- الاتساع في فعل وأفعل:

ذهب كثير من اللغويين إلى أَنَّ صيغتي (فَعَلَ و أفعَلَ) يتعاقبان على المعنى الواحد، وهو ما رواه سيبويه عن الخليل بقوله:" وقد يجيءُ فعلتُ وأفعلتُ والمعنى فيهما واحد، إلَّا أنَّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قومٌ على فعلتُ، ويلحق قومٌ فيه الألف فيبنونه على أفعلتُ"(٥٤).

ولم يرضَ ابن خالويه بالقول باتفاق الصيغتين في المعنى؛ لأنَّ العرب جميعًا يقولون: فعلَ الشيءَ وأفعلَهُ غيرُه، نحو: جلس زيدٌ وأجلسَهُ غيرهُ، وهذه الاقتباسات تؤيد كون أكثر ما جاء من (فعل وأفعل) باتفاق المعنى راجع إلى لهجات العرب، ثمّ تداخل في كلامهم(٥٥).

وقد نالت الصيغتان اهتمامًا كبيرًا عند اللغويين، ومنهم من ألّف فيها، وهم: قطرب (ت٢٠٦هـ)، والفراء، وأبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري، والأصمعي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وغيرهم(٥٦).

وذهب السيوطي إلى أّنَّ أهل اللغة يزعمون أنَّ (فعل وأفعل) قد يجيئان لمعنى واحد، وهو قولٌ فاسدٌ في القياس ومخالفٌ للحكمة، والصحيح أّنَّه لا يجوز أن يُستعمل لفظان مختلفان لمعنى واحد إلَّا أن يكون أحدهما في لغة قومٍ والآخر في لغة قومٍ غيرهم، كما يجيء في لغة العرب والعجم أو في لغةٍ روميَّةٍ ولغةٍ هندية(٥٧).

ومن الأفعال التي تناولها الفيومي في معجمه في هذا الصدد ما جاء في قوله:" أغفيتُ إغفاءً فأنا مُغفٍ إذا نمتُ نومةً خفيفةً، قال ابن السكيت وغيره:" ولا يُقال: غفوتُ، وقال الأزهري: وكلام العرب(أغفيتُ)، وقلّما يُقال: غفوتُ"(٥٨)، فقد جعل الفيومي(غفوت في النوم) خطأً، والصحيح أن يُقال: أغفيتُ، وهذا بناءً على ما جاء عن علماء العربية السابقين له(٥٩).

والعامة تقول: (غفيتُ) من غير ألفٍ وبياءٍ، وتقول في المضارع: أغفو، وكأنَّ العامة تلفظها من غير الفٍ؛ لأنَّها تشبه قولهم: نعستُ، ووسنتُ، ونِمتُ[٦٠]، ووصف ابن القطاع لغة (غفا) بأنَّها (لغة رديئة) [٦١]،

في حين رأى الأزهري أن (أغفيتُ): اللغة الجيدة[٦٢]، إلَّا أنَّه أجاز صيغة (غفا) وإن كان قليلًا في كلامهم[٦٣]، وهذا القول يعيننا في الحكم على أنَّ من ذهب من اللغويين إلى أنَّ الصيغة الثانية الأقل استعمالًا لحن لا يعني بالضرورة أن الصيغة غير موجودة في كلام العرب.

ومنه ما جاء في الحديث الشريف: "فغفوتُ غفوةً"[٦٤]، واعتمادًا على الحديث السابق أجاز بعض اللغويين استعمال (غفى وأغفى) بمعنى واحد، وكلاهما صحيح عندهم[٦٥]، وكلا الاستعمالين صواب؛ وإن كان الفعل بالألف أقوى وأكثر استعمالاً.

فتنوع الصيغ الصرفية المؤدية إلى معنى متقارب من مظاهر الاتساع اللغوي، ومن ذلك ما ورد في صيغتي (غفا وأغفى)؛ فقد أثبت اللغويون الصيغتين لدلالة النوم الخفيف والنعاس، غير أنَّهم اختلفوا في درجة فصاحتهما، فرجّح بعضهم (أغفى) وعدّ (غفا) قليلة أو رديئة، مع ثبوتها في بعض الاستعمالات العربية، ومن ثم تكشف هذه الظاهرة عن سعة العربية في تنويع الأبنية المؤدية إلى المعنى الواحد أو المتقارب.

٤- الاتساع في المشتقات:

امتازت العربية بأَنَّها لغة اشتقاقية؛ لذا فإنَّ الاشتقاق من المباحث الصرفية التي نالت عناية كبيرة في الدرس الصرفي؛ فالاشتقاق يمثلُ الجانب التطبيقي في علم الصرف؛ لأنَّه"عبارة عن توليد لبعض الألفاظ من بعض, والرجوع بها إلى أصلٍ واحدٍ , يحدد مادتها, ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد"[٦٦].

واختلف اللغويون على وجود الاشتقاق كما اختلفوا في أصل هذه المشتقات، فهو عند البصريين (المصدر)؛ لِكونه بسيطًا، أي: يدل على الحدث فقط، وأمّا الفعل فهو يدل على الحدث والزمن، والأصل عند الكوفيين هو (الفعل)؛ لأنَّ المصدر يجيء بعده في التصريف، والرأي الذي يعتمده الصرفيون هو الأوَّل(٦٧).

والمشتقات السبع المشهورة هي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، ومن المواضع التي ذكر فيها الفيومي المشتقات، ويعد جانبًا من جوانب الاتساع اللغوي ما جاء في قوله:" وقارَبتُهُ مُقارَبةً فأنا (مُقارِبٌ) بالكسر اسم فاعل خِلاف باعَدتُهُ، وثوبٌ مُقارِبٌ بالكسر أيضًا: غير جيد، قال ابن السكيت: ولا يُقال (مُقارَبٌ) بالفتح"(٦٨).

فقد أورد الفيومي لفظ (مُقارِب) وهو اسم فاعل من الفعل المزيد (قارب)، وخطَّأَ من قال (مُقارَب) بالفتح؛ لأنَّ الفتح يدل على صيغة اسم المفعول لا على اسم الفاعل، وهذا ما اتفق عليه أغلب العلماء ومنهم ابن قتيبة، والجوهري بقولهم: شيءٌ مُقارِب: وسط بين الجيد والرديء، فيُقال: متاعٌ مُقارِب، ولا يُقال: مُقارَب(٦٩).

ومن العلماء من يجعل الفتح في (مُقارَب) من أغلاط العوام الذين يخلطون بين صيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول، والصواب كسر ما قبل آخره على صيغة اسم الفاعل(٧٠)، وحكى السرقسطي (ت٣٠٢هـ): أنَّ جميع أهل اللغة يقولون (مُقارِب) بالكسر، ويخالفهم في ذلك ابن الأعرابي بقوله: حبل مُقارَب، وعمل مُقارَب(٧١).

ويُجيز البطليوسي استعمال الوجهين بموجب القياس، فالفتح على أنّه اسم مفعول من المبني للمجهول (قُورِب)، وكسر الراء على أنَّه اسم فاعل من الفعل (قارب)(٧٢).

ويقال: (فلان مقارِبُه) بكسر الراء من القرب ضد البعد، ويُراد به: أنَّ حديثه يقارِب حديث غيره؛ أي: إنَّ حديثه ليس شاذاً ولا منكراً، ويُقال أيضاً: (فلان مقارَبه) بفتح

الراء اسم مفعول، أي يقاربه حديث غيره، والحاصل أنَّهما من ألفاظ الجرح والتعديل "وكأنَّ قائله فهم من فتح الراء أنَّ الشيء المقارب: هو الرديء، وهذا من كلام العوام وليس معروفاً في اللغة؛ وإنّما هو على الوجهين من قوله (صلى الله عليه وسلم): "سدّدوا وقاربوا"[٧٣]، فمن كسر قال: إنَّ معناه حديث مقارب لحديث غيره، ومن فتح قال: معناه حديث يقاربه حديثُ غيره، ومادة فاعل تقتضي المشاركة"[٧٤].

وهنا يبرز مظهر من مظاهر التوسع اللغوي وهو التوسع في الأبنية الصرفية، وذلك بقبول أكثر من صيغة للتعبير عن معنى متقارب، متى ثبت ذلك عن العرب، ومن ذلك ما ذكره اللغويون في (مُقارِب) و(مُقارَب)؛ إذ ذهب أكثر اللغويين إلى إثبات (مُقارِب) بالكسر، وخالفهم ابن الأعرابي فأثبت (مُقارَب) بالفتح في قوله:" حبلٌ مُقارَب، وعملٌ مُقارَب"، ويكشف هذا الاختلاف عن سعة العربية في صيغها، وعدم انحصار الاستعمال الفصيح في بناء واحد عند ثبوت الرواية، كما يكشف عن أن التوسع اللغوي قد يكون صرفيًا، يتمثل في تعدد الأبنية والصيغ المسموعة التي يتسع بها التعبير.

٥- الاتساع في ضبط الألفاظ:

تؤثر الحركاتِ تأثيرًا كبيرًا في ضبط الألفاظ وما يطرأ عليها من اختلاف في المعنى، و(الحركات) مصطلح أطلقهُ القدماء على (الصوائت القصيرة)، وهي: الفتحة، والكسرة، والضمة، وتعدُّ (الفتحة) أخف الحركات وأكثرها وضوحًا في السمع من أختيها[٧٥]، ويُعزى التغيير في الحركات إلى اللهجات العربية، فقد يُحرّك الحرف في لفظة بالكسر في لهجة، ويكون بالضم في لهجة ثانية، وقد يكون الحرف ساكنًا في لهجة وهو مُتحركٌ في غيرها[٧٦]، فالضم يُنسب إلى القبائل البدوية؛ لأنَّه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية، ومنها: تميم وقيس، وأمّا الكسر فيُنسب إلى القبائل المتحضرة وهم أهل الحجاز

وقد تناول الفيومي طائفة من الألفاظ ونبه على ضبطها، منها قوله:" واللُّقَطةُ وِزان رُطَبَة، كذلك قال الأزهري: (اللُّقَطة) بفتح القاف اسم الشيء الذي تجدهُ مُلقًى فتأخذهُ، قال: وهذا قول جميع أهل اللغة وحُذّاق النحويين، قال الليثُ: هي بالسكونِ ولم أسمعهُ لغيرهِ، واقتصر ابن فارس، والفارابي، وجماعةٌ على الفتح، ومنهم من يعدُّ السكون من لحن العوامّ ووَجهُ ذلك أنَّ الأصل (لُقَاطةٌ) فثُقُلت عليهم لِكثرة ما يلتقطون في النهب والغارات وغير ذلك فتلعَّبت بها ألسنتهم اهتماماً بالتخفيف، فحذفوا الهاء مرَّة وقالوا: لُقَاطٌ، والألف أُخرى وقالوا: لُقَطةٌ"(٧٧).

فالفيومي يذكر اختلاف علماء العربية في ضبط لفظة (اللُّقَطة) بين فتح القاف وتسكينها للتخفيف، فقد ذكر الخليل أنَّ (اللقْطة) ساكنة القاف: اسمٌ لِما يوجد مُلقى فيُؤخذ، وأنَّ (اللقَطة) بالفتح: هو الرجل اللَّقَاطةُ للأشياء وبيّاع اللّقَاطات التي يلتقطها(٧٨).

وقد اختار ابن قتيبة، وثعلب، وغيرهما فتح القاف في (اللُّقَطة) (٧٩)، وهو ما لم يوافق عليه ابن درستويه فبعد ذكره المراد من اللُّقطة عند اللغويين: وهي ما يُلقط من الطريق فجأة، من غير طلب، ويقال لكلِّ ما سقط وضل من صاحبه، فيُلقط كما يلقط الطائر الحبَّ من الأرض، ومنه المثل: "لكل ساقِطةٍ لاقِطةٍ"(٨٠)، فهو يجعل الصحيح ما قاله الخليل وعليه القياس؛ لأنَّ (فُعْلة) ساكن العين: هو اسم ما يفعل به: كاللُعْبة، لِما يلعب به، وأمّا وزن (فُعَلة) بفتح العين: فهو اسمٌ لِمن يكثُر منه الفعل كقولنا: الضُحَكة للكثير الضحك، فالقياس يوجب تحريك ما فيه مُبالغة للدلالة على كثرة الفعل(٨١).

وردَّ ابن هشام اللخمي على من يجعل (اللُّقْطة) بالتسكين من أخطاء العوام بأنَّها لغة تميم، وأهل الحجاز يلفظونها (اللُّقَطة) بتحريك القاف(٨٢).

وقد رُوي الحديث الشريف بالتحريك كما جاء في حديث لقطة الحاج: "أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن لُقَطةِ الحاجِّ"(٨٣) ، وفي حديثً آخر: "أنَّه جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللُّقَطةِ فقال: اعرِف وِكاءها وعفاصها، ثمَّ عَرِّفها سنة، ثمَّ استمتع بها، فإن جاء ربُّها فأدِّها إليه"(٨٤).

وجعل المحدِّثون (اللُّقَطة) بضم اللام وفتح القاف، ولا يجوز الإسكان(٨٥)، وقد تبِع ابن الأثير الخليل في جعل التحريك للفاعل الذي يلقط، والتسكين للمال الملقوط، ثمَّ قال: "والأول أكثر وأصحُّ"(٨٦)، وذكر البعلي (٧٠٩هـ) أنَّ (اللقطة) فيها أربع لغات: ثلاث بضم اللام، والرابعة بفتح اللام والقاف، وهو ما جاء في البيت الشعري:

لُقَاطةٌ ولُقْطةٌ ولُقَطة ولَقَطٌ مالاقِطٌ قد لَقَطهْ(٨٧)

فمن مظاهر الاتساع اللغوي تعدد اللغات في اللفظ الواحد، واختلاف أبنيته أو هيئاته الصوتية مع اتحاد مدلوله؛ ومن ذلك ما ورد في (اللُّقَطة واللُّقْطة)، فقد أثبت الأزهري الفتح لغةً لجمهور أهل اللغة، ونقل الليث السكون، في حين عدّه بعض اللغويين من لحن العوام، وقد حاول بعضهم تفسير اختلاف الصيغة بما طرأ على اللفظ من تخفيف بسبب كثرة الاستعمال، فردّه إلى (لُقاطة) ثم إلى (لُقاط) ثم إلى (لُقْطة)، ويكشف هذا المثال عن سعة العربية في تنوع صيغها المسموعة، وعن أثر كثرة الاستعمال في تنوع البنية اللغوية، مع اختلاف اللغويين في الحكم على بعض هذه اللغات.

٦- الاتساع في التطور الدلالي:

شاعت ظاهرة التطور الدلالي في جميع اللغات البشرية، وأقرّها الدارسون لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية، فدلالات الألفاظ المستعملة في العصر الجاهلي لم تبقَ جامدة بعد الإسلام بل لحقها تغير قليل أو كثير، وهذا ما حدث في العصور التالية وفي جميع اللغات؛ نتيجة لتطور حاجة المجتمع إلى التجديد، وإضفاء معانٍ جديدة على

الكلمات[٨٨]، والتطور الدلالي: هو أحد جوانب التطور اللغوي، وميدانه الكلمات ومعانيها، التي لا تستقر بل هي في تغير مستمر لا يتوقف[٨٩].

ومن صور التطور الدلالي تخصيص الدلالة أو تضييق المعنى: وهو" أن يكون للكلمة مدلول عام رواهُ علماء اللغة، ويستعمل عند العامة في معنى أخص من المدلول الأول" [٩٠]، فتصبح دالة على بعض ما كانت تدل عليه من قبل، فهو "تحديد معاني الكلمات وتقليلها" [٩١]، فالدلالة العامة تقتصر على بعض أجزائها فيضيق عمومها بحيث تصبح دلالة الكلمة مقصورة على أقل عددٍ من الجوانب التي كانت عليها الكلمة في أصل وضعها[٩٢].

ومن الألفاظ التي ورد فيها التخصيص الدلالي أو تضييق المعنى في المصباح المنير ما ذكره الفيومي في قوله:" وتوكَّأَ على عصاهُ اعتمدَ عليها واتَّكَأَ جلسَ مُتمكِّناً، وفي التنزيل (وَسُرُرًا عَلَيْهَا ۚ)[٩٣] أي: يجلسون وقال: (وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً)[٩٤] أي: مجلِساً يجلسنَ عليه، قال ابن الأثير: والعامَّةُ لا تعرفُ الإتِّكاء إلا المَيْلَ في القُعود معتمداً على أحد الشقِّين، وهو يستعمل في المعنيين جميعاً، يُقال: اتّكأَ إذا أَسندَ ظهرهُ أو جنْبَهُ إلى شيء معتمداً عليه وَكلّ من اعتمد على شيءٍ فقد اتكأ عليه" [٩٥]، فـ (الاتكاء) عند الفيومي يدل على معنى القعود سواء أكانَ القعود متربعاً أو يستوي قاعداً على وطائه، أو للمائل على أحد شقيه، والعامة تخصهُ بالميل في القعود على أحد الشقين.

ومنه (التوكؤ): وهو التحامل على العصا في المشي، وتقول: أوكأتُ فلاناً إذا أعددت له متكأً، واتكأت الرجل إتكاءً إذا وسّدته حتى يتّكئ[٩٦]، وقال سيبويه: اتكأتهُ إذا أضجعته أو ألقيتهُ على جانبه الأيسر[٩٧].

وقد جاء في الحديث الشريف قوله (ﷺ): "لا آكلُ متكئاً" [٩٨]، أي: إنّي إذا أكلتُ لم أقعد مُتمكناً متربعاً ونحوهما من الهيئات التي يفعلها من يريد الاستكثار من الأكل،

لكن آكل بُلغةً، فيكون قعودي مستوفزاً، ومن حمل الاتكاء على الميل إلى أحد الشقين تأوله على مذهب الطب، فإنَّه لا ينحدر في مجاري الطعام سهلاً ولا يسيغهُ هنيئاً، وربما يتأذى به[٩٩].

وقد فسّر العلماء قوله تعالى: (وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا) [١٠٠] على أنَّ المتكأ هو الطعام، وقيل للطعام: متكأٌ؛ لأنّ القوم إذا قعدوا على الطعام توكؤا، وقال الزجاج: هو ما يتكأ لطعامٍ أو شرابٍ أو حديثٍ، وجعل الأخفش متكأً في معنى مجلسٍ[١٠١].

وعليه فالاتكاء لفظٌ عامٌ يدل على الاعتماد على شيء بأي شيء كان وبأي جانب، ويمثل مظهرًا من مظاهر التوسع الدلالي، وهو انتقال اللفظ من دلالته على معنى عام إلى دلالة أخص منه ترتبط به، فالفيومي جعل الفعل (اتكأ) بمعنى (اعتمد) وبمعنى (جلس متمكنًا)، وأوضح ابن الأثير أنَّ الاتكاء في أصل الاستعمال أعم من الهيئة التي خصته بها العامة، فقال:" وهو يستعمل في المعنيين جميعًا"، ثم قرر أن كل من اعتمد على شيء فقد اتكأ عليه، ويكشف ذلك عن اتساع دلالة الفعل (اتكأ) بحيث شملت الاعتماد مطلقًا، ثم استعملت في الجلوس المتمكن الذي يصاحبه الاعتماد.

أمَّا تعميم الدلالة أو توسيع المعنى فهو: ما يحدث عند الانتقال من معنى خاص إلى معنى أعم وأشمل[١٠٢]، فكما يُصيب دلالة ألفاظٍ (التخصيص)، فقد يُصيب دلالة ألفاظٍ أُخر (التعميم)، ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ تعميم الدلالة" أقل شيوعاً في اللغات من تخصيصها، وأقل أَثراً في تطور الدلالات وتغييرها" [١٠٣]، وأمَّا الدكتور أحمد مختار فيجعل هذا الشكل من التطور الدلالي على قدم المساواة في الأهمية مع تخصيص الدلالة أو تضييق المعنى[١٠٤]، ويمكن تفسير توسيع المعنى بأنَّه عبارة عن: "إسقاطٍ لبعض الملامح التميزية للّفظ" [١٠٥].

وتمثل تعميم الدلالة عند الفيومي بالنص الآتي:" العطن للإبل: المُناخ والمبرك ولا يكون إلّا حول الماء والجمع أعطان...وعطن الغنم ومعطنها أيضاً مربضها حول الماء قاله ابن السكيت، وابن قتيبة، وقال ابن فارس: قال بعض أهل اللغة: لا تكون أعطان الإبل إلّا حول الماء، فأمّا مباركها في البرية أو عند الحي فهي المأوى"[١٠٦].

فالفيومي يورد في هذا النص تخصيص إطلاق لفظ (العطن) على مُناخ الإبل حول الماء، ونقل ذلك عن علماء مشهورين كابن السكيت، وابن قتيبة، وابن فارس، ومنهم الأزهري الذي يقول:" ليس كل مُناخ للإبل يُسمى عطناً ولا معطناً وأعطان الإبل ومعاطنها لا تكون إلّا مباركها على الماء وإنَّما تُعطن العرب الإبل على الماء"[١٠٧].

في حين أقرَّ لغويون آخرون تعميم دلالة هذا اللفظ، يقول الخطابي:" وعطنت أي: أنيخت في مباركها وأصل العطن مُناخ الإبل حول البئر ثم صار كل منزل لها يُسمى عطناً"[١٠٨]، وهكذا ينص الخطابي على توسيع دلالة هذا اللفظ، فقد كان لفظ (العطن) قبل التعميم يُطلق مُناخ الإبل حول البئر أو الماء، وأطلق بعد التعميم على مُناخ الإبل مطلقاً.

ويظهر الاتساع الدلالي في لفظ (العَطَن) في انتقال استعماله من موضع الإبل حول الماء إلى موضع الغنم حول الماء، كما في قولهم:" وعطن الغنم ومعطنها أيضًا مربضها حول الماء".

الخاتمة

بعد فراغنا بكرم الله وتوفيقه من هذا الدراسة الماتعة في معجم (المصباح المنير) للفيومي بحثاً عن جوانب الاتساع اللغوي فيه ينبغي لنا أن نعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها، وهي على النحو الآتي:

١- تبين من المسائل التي عرضها البحث أنَّ الفيومي كان يتسع في أحكامه اللغوية، ويمكننا نعدّه من المدرسة المتساهلة، فقد كان يتعامل مع تلك الأحكام بقدر من السعة والتسامح اللغوي، فلا يقتصر على اللغة الفصيحة المشهورة وحدها، بل قد يذكر لغة أقل قوة أو أقل شيوعًا، ويعاملها في عرضه المعجمي معاملة اللغة القوية إذا ثبت ورودها عن العرب.

٢- كشف البحث أنَّ الترادف عند الفيومي يمثل مظهرًا من مظاهر الاتساع اللغوي؛ إذ يتيح تعدد الألفاظ للمعنى الواحد مجالًا أوسع للاختيار والتعبير.

٣- أوضح البحث أنَّ من مظاهر الاتساع اللغوي عند الفيومي تنوع الصيغ الصرفية المؤدية إلى معنى متقارب، ومن ذلك ما ورد في صيغتي (غفا وأغفى)؛ فقد أثبت اللغويون الصيغتين لدلالة النوم الخفيف والنعاس، غير أنَّهم اختلفوا في درجة فصاحتهما، فرجّح بعضهم (أغفى) وعدّ (غفا) قليلة أو رديئة، مع ثبوتها في بعض الاستعمالات العربية، ومن ثم تكشف هذه الظاهرة عن سعة العربية في تنويع الأبنية المؤدية إلى المعنى الواحد أو المتقارب.

٤- بيّن البحث التوسع اللغوي عند الفيومي في الأبنية الصرفية، وذلك بقبول أكثر من صيغة للتعبير عن معنى متقارب، متى ثبت ذلك عن العرب، ومن ذلك ما ذكره اللغويون في صيغتي(مُقارِب) و(مُقارَب)؛ إذ ذهب جمهور أهل اللغة إلى إثبات (مُقارِب) بالكسر، وخالفهم ابن الأعرابي فأثبت (مُقارَب) بالفتح في قوله:" حبلٌ مُقارَب،

وعملٌ مُقارَب"، ويكشف هذا الاختلاف عن سعة العربية في صيغها، وعدم انحصار الاستعمال الفصيح في بناء واحد عند ثبوت الرواية، كما يكشف عن أن التوسع اللغوي قد يكون صرفيًا، يتمثل في تعدد الأبنية والصيغ المسموعة التي تتسع بها إمكانات التعبير.

٥- أظهر البحث أنَّ من مظاهر الاتساع اللغوي عند الفيومي تعدد لغات العرب في اللفظ الواحد، واختلاف أبنيته أو هيئاته الصوتية مع اتحاد مدلوله؛ ومن ذلك ما ورد في لفظة (اللُّقَطة واللُّقْطة)، فقد أثبت الأزهري الفتح لغةً لجمهور أهل اللغة، ونقل الليث السكون، في حين عدّه بعض اللغويين من لحن العوام، وقد حاول بعضهم تفسير اختلاف الصيغة بما طرأ على اللفظ من تخفيف بسبب كثرة الاستعمال، فردّه إلى (لُقاطة) ثم إلى (لُقاط) ثم إلى (لُقْطة)، ويكشف هذا المثال عن سعة العربية في تنوع صيغها المسموعة، وعن أثر كثرة الاستعمال في تنوع البنية اللغوية، مع اختلاف اللغويين في الحكم على بعض هذه اللغات.

٦- كشف البحث أنَّ الفيومي في إطار نظرته المتسامحة للغة جعل الفعل (اتكأ) بمعنى (اعتمد) وبمعنى (جلس متمكنًا)، ونقل معتمدًا على رأي ابن الأثير أنَّ الاتكاء في أصل الاستعمال أعم من الهيئة التي خصته بها العامة، فقال:" وهو يستعمل في المعنيين جميعًا"، ثم قرر أنَّ كل من اعتمد على شيء فقد اتكأ عليه، ويكشف ذلك عن اتساع دلالة الفعل (اتكأ) بحيث شملت الاعتماد مطلقًا، ثم استعملت في الجلوس المتمكن الذي يصاحبه الاعتماد.

الهوامش

(١) لم يفرد البحث دراسة مفصلة عن حياة الفيومي؛ قصداً للاختصار؛ ولوجود دراسات جامعية تناولت هذا الجانب، من ذلك: معجم المصباح المنير ومكانته في المكتبة اللغوية العربية، أ. عبد السلام غجاتي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد/٩، وتداولية الخطاب التعليمي عند أبي العباس الفيومي من خلال معجمه المصباح المنير، أ.عمر بوشنة، بحث منشور في مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة الجزائر، العدد/٣.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني: ٣٧٢/١.

(٣) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي: ٣٨٩/١، ومعجم الألفاظ الإسلامية في المصباح المنير، د. رجب عبد الجواد إبراهيم : ٥.

(٤) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، البغدادي: ١١٣/١ .

(٥) الدرر الكامنة: ٣٧٢/١ .

(٦) ينظر: معجم المطبوعات العربية والعربة، سركيس: ١٤٧٦/٢.

(٧) ينظر: منهج الصناعة المعجمية عند الفيومي في المصباح المنير، د . رجب عبدالجواد، بحث منشور في مجلة علوم اللغة، مج (٦)، ع (١)، ٢٠٠٣م : ٩٥-٩٨ .

(٨) ينظر: تداولية الخطاب التعليمي:٢١٥.

(٩) سورة الطلاق من الآية: ٧.

(١٠) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): ١٢٩٨/٣ (وسع).

(١١) مقاييس اللغة، ابن فارس: ٦/ ١٠٩ (وسع).

(١٢) الكتاب: ٣٣٤/٤.

(١٣) أثر أبي زيد الأنصاري ومن تأثر بمذهبه من اللغويين في إثراء الدرس اللغوي، د. زايد بن مهلهل العتيق، ١٠٧٩، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، المجلد/١، العدد/ ٣٠، السنة ٢٠١٠.

(١٤) الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم الصُحَاري: ١/ ١٧٩.

(١٥) سورة يوسف، من الآية: ٨٢.

(١٦) الكتاب: ١/ ٢١٢.

(١٧) ينظر: الدلائل في غريب الحديث، السرقسطي: ٢/ ٥٠١، المخصص، ابن سيده: ٤/ ٣٥٢.
(١٨) الأصول في النحو: ٨٣/١.
(١٩) الخصائص: ٢/ ٤٤٤.
(٢٠) المخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي: ٧٠- ٧١,
(٢١) الخصائص: ١٢/٢.
(٢٢) المزهر: ٣١٦/١.
(٢٣) التعريفات: ١٩٩.
(٢٤) الكتاب: ٢٤/١.
(٢٥) المصباح المنير: ١٠٥/١.
(٢٦) ينظر: الصحاح: ٥٢٥/٢.
(٢٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٢٧٠/٧.
(٢٨) القاموس المحيط: ٥٣٦.
(٢٩) الاقتضاب: ١٦٢/٣.
(٣٠) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٦٠.
(٣١) من بحر الكامل، ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية: ٨٨/٤، وفي جمهرة اللغة: ٤٧٤/١ (هو قول مروان بن الحكم وروايته فيه: إنْ كنت تقبل ما نصحتك فاجلس).
(٣٢) ينظر: درة الغواص: ١٧٠-١٧١.
(٣٣) سورة القمر، من الآية: ٥٥.
(٣٤) سورة المجادلة، من الآية: ١١.
(٣٥) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ٣٦٦/٢.
(٣٦) صحيح البخاري، باب (الميت يسمع خفق النعال): ٩٠/٢.
(٣٧) ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الكرماني: ١١٧/٧.
(٣٨) الصاحبي في فقه اللغة: ٦٠.
(٣٩) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد ياسين آل ياسين: ٤١٨.
(٤٠) المصدر نفسه: ٤١٨.
(٤١) المصباح المنير: ١٧٦/١.
(٤٢) إصلاح المنطق: ١٧١.
(٤٣) ينظر: أدب الكاتب: ٤٦٣.

(٤٤) ينظر: المنتخب من كلام العرب: ٥٨٦/١.
(٤٥) ينظر: جمهرة اللغة: ١٠٥٥/٢.
(٤٦) الاقتضاب: ٢٤٧/٢.
(٤٧) ينظر: ثلاث كتب في الأضداد: ١١٥-١١٦.
(٤٨) سورة طه، من الآية: ١٥.
(٤٩) من البحر الطويل، ينظر: ديوانه: ٧٧.
٥٠() من البحر المتقارب، ينظر: ديوانه: ٨٧.
(٥١) ينظر: غريب الحديث، أبو إسحاق الحربي: ٨٤٠/٢.
(٥٢) سورة الرعد، من الآية: ١٠.
(٥٣) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٤٢/٧.
(٥٤) الكتاب: ٦٠/٤.
(٥٥) فعلت و أفعلت، السجستاني: ٦٠.
(٥٦) فعلت و أفعلت، الزجّاج: ٢٩، ٣٠.
(٥٧) ينظر: المزهر: ٣٠٤/١.
(٥٨) المصباح المنير: ٤٥٠/٢.
(٥٩) ينظر: جمهرة اللغة: ٩٥٩/٢، والمقصور والممدود: ٤٦٥، والصحاح: ٢٤٤٨/٦.
(٦٠) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ١٦٧.
(٦١) كتاب الأفعال: ٤٤٦/٢.
(٦٢) ينظر: تهذيب اللغة: ١٧٨/٨.
(٦٣) ينظر: كتاب الأفعال: ٤٤٦/٢.
(٦٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٧٦/٣.
(٦٥) ينظر: معجم الصواب اللغوي: ٥٦٣/١.
(٦٦) دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح: ١٧٤.
(٦٧) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي: ٥٦.
(٦٨) المصباح المنير: ٤٩٥/٢.
(٦٩) ينظر: أدب الكاتب: ٣٩٢، والصحاح: ١٩٩/١.
(٧٠) ينظر: درة الغواص: ٤٩/١، والمدخل إلى تقويم اللسان: ١١٨.
(٧١) ينظر: الدلائل في غريب الحديث: ١٠١٢/٣.

(٧٢) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢٠٧/٢.
(٧٣) ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي: ٢٤٥/٣.
(٧٤) منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر، الترمسي: ١٣٨.
(٧٥) ينظر: الأصوات اللغوية: ٢٧، ٢٨.
(٧٦) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام الدين النعيمي: ٢٠٩.
(٧٧) المصباح المنير: ٥٥٧/٢.
(٧٨) ينظر: العين: ١٠٠/٥.
(٧٩) ينظر: أدب الكاتب: ٣٨٢، وكتاب الفصيح: ٣٠٠، وجمهرة اللغة: ٩٢٣/٢.
(٨٠) مجمع الأمثال: ١٩٣/٢.
(٨١) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ٣٥٠، ٣٥١.
(٨٢) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان: ١٠٨.
(٨٣) صحيح مسلم، حديث (١٢٧٤): ١٣٥١/٣.
(٨٤) صحيح البخاري:٣٠/١.
(٨٥) ينظر: مشارق الأنوار: ٣٦٢/١.
(٨٦) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٦٤/٤.
(٨٧) المطلع على ألفاظ المقنع:٣٤٠/١.
(٨٨) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٢٧٩.
(٨٩) ينظر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، د. فريد عوض حيدر: ٧٣.
(٩٠) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١٩٦.
(٩١) علم الدلالة: ٢٤٥.
٩٢() ينظر: الترادف في اللغة، حاكم لعيبي: ٢٠-٢١.
(٩٣) سورة الزخرف: الآية ٣٤.
(٩٤) سورة يوسف، من الآية: ٣١.
(٩٥) المصباح المنير: ٦٧٠/٢.
(٩٦) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٢٥/١٠.
(٩٧) ينظر: الكتاب: ٤٦٥/٣.
(٩٨) صحيح البخاري: ٧٢/٧.
(٩٩) ينظر: المجموع المغيث: ٢٣٥/١، والنهاية: ١٩٣/١.

(١٠٠) سورة يوسف: الآية ٣١.
(١٠١) ينظر: الصحاح: ٨٢/١.
(١٠٢) علم الدلالة، احمد مختار: ٢٤٣.
(١٠٣) دلالة الألفاظ: ١٥٤.
(١٠٤) ينظر: علم الدلالة: ٢٤٣.
(١٠٥) علم الدلالة: ٢٤٥.
١٠٦() المصباح المنير: ٤١٦/٢.
١٠٧() تهذيب اللغة: ١٠٣/٢.
١٠٨() غريب الحديث: ٢٨٦/٢.

ثبت المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب المطبوعة:

- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د. ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، (د.ط .ت).
- إصلاح المنطق، ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تح: محمد مرعب، ط:١، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م .
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ط: ٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان، صيدا، (د. ط. ت).
- معجم الألفاظ الإسلامية في المصباح المنير، الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم، دار الآفاق العربية ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م
- الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، (د. ط)، دار الحرية، بغداد، ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م.
- تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه (ت٣٤٧هـ)، تح: محمد بدوي المختون، (د. ط)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، ١٩٩٨م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تح: جماعة من العلماء، ط:١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، ط:١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- ثلاثة كتب في الأضداد، الأصمعي والسجستاني وابن السكيت ويليها ذيل في الأضداد للصاغاني، نشرها: الدكتور أوغست هفز، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩١٣م.
- جمهرة اللغة، ابن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، ط:١، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٨٧م .
- الخصائص، ابن جني (ت٣٩٢هـ)، ط:٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت).
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، ط:١، دار مكتبة الحياة – بيروت، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دكتور حسام سعيد النعيمي، (د. ط)، دار الطليعة – بيروت، ١٩٨٠م .
- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح (ت١٤٠٧هـ)، ط:١، دار العلم للملايين، ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، (ت٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، ط:١، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ١٩٩٨م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تح: محمد عبد المعيد ضان، ط:٢، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، ١٩٧٢م.
- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ط:٣، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦م.
- الدلائل في غريب الحديث، أبو محمد السرقسطي (ت٣٠٢هـ)، تح: د. محمد بن عبد الله القناص، ط:١، مكتبة العبيكان – الرياض، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣٥١هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، (د. ط . ت) .
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، ط:١، محمد علي بيضون، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري (ت: حدود ٤٠٠هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط:٤، دار العلم للملايين – بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ط، د.ت .

- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ط:١، مكتبه دار العروبة – الكويت،١٩٨٢م.
- علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، فريد عوض حيدر، ط:١، مكتبة الآداب – القاهرة، ٢٠٠٥م.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد – بغداد،١٩٨٠م – ١٩٨٥م .
- غريب الحديث، أبو إسحاق الحربي (ت٢٨٥ هـ)، تح: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، ط:١، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
- فَعلتُ وأفعلت، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تح: د. رمضان عبد التواب ود. صبيح التميمي، (د. ط)، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م
- فَعلتُ وأفعلت، أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥هـ)، تح: د. خليل إبراهيم العطية، ط:٢، دار صادر – بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط:٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط:٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
- كتاب الأفعال، السرقسطي (ت بعد٤٠٠هـ)، تح: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: مهدي علاّم، مؤسسة دار الشعب – القاهرة، ١٩٧٥م.
- كتاب الأفعال: أبو بكر ابن القوطية (ت٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فوده، العضو الفني للثقافة بوزارة المعارف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٣م .
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الكرماني (ت٧٨٦هـ)، ط:١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٩٣٧م.
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، عبد العزيز مطر، (د. ط)، الدار القومية – القاهرة، ١٩٦٦م.
- مجمع الأمثال: الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر، ط٢، ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م .
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، ط:١ ، دار الكتب العلمية – بيروت، ٢٠٠٠ م.

- المخصص، ابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال، ط:١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي، تح: حاتم صالح الضامن، ط: ١، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ٢٠٠٣م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، ط:١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٨م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، أبو الفضل عياض اليحصبي السبتي (ت٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث، (د. ط . ت).
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الفيومي (ت٧٧٠هـ)، تح: الدكتور عبد العظيم الشناوي، ط:٢، دار المعارف، ١٩٧٧م.
- المطلع على ألفاظ المقنع، أبو عبد الله البعلي، (ت٧٠٩هـ)، تح: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، ط:١، مكتبة السوادي للتوزيع، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت: ١٣٥١هـ)، (د. ط)، دار سركيس – مصر،١٩٢٨م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية، أميل بديع يعقوب، ط:١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، (د. ط)، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المقصور والممدود، أبو العباس بن ولّاد (ت٣٣٢هـ)، تح: بولس برونله، (د. ط)، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
- المنتخب من غريب كلام العرب، كراع النمل (ت٣١٠هـ)، تح: د. محمد بن أحمد العمري، ط:١ مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- منهج ذوي النظر شرح منظومة الأثر، الترمسي (ت١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، (د. ط. ت).
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د. ط. ت).

ثالثاً: البحوث المنشورة في الدوريات والمجلات:

- أثر أبي زيد الأنصاري ومن تأثر بمذهبه من اللغويين في إثراء الدرس اللغوي، د. زايد بن مهلهل العتيق: ١٠٧٩، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، المجلد/١، العدد/ ٣٠، السنة ٢٠١٠.
- تداولية الخطاب التعليمي عند أبي العباس الفيومي (ت٧٧٠هـ) من خلال معجمه المصباح المنير، أ.عمر بوشنة، بحث منشور في مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة الجزائر، العدد(٣).
- معجم المصباح المنير ومكانته في المكتبة اللغوية العربية، أ. عبد السلام غجاتي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد (٩).

Sources and References List

First: Printed Books

- Al-Suyūṭī (d. 911 AH). *Al-Itqān fī ‘Ulūm al-Qur’ān*. Edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Egyptian General Book Authority, 1394 AH / 1974 CE.
- Ibn Qutaybah (d. 276 AH). *Adab al-Kātib*. Edited by Muḥammad al-Dālī, Mu’assasat al-Risālah, n.d.
- Ibn al-Sikkīt (d. 244 AH). *Iṣlāḥ al-Manṭiq*. Edited by Muḥammad Mur‘ib, 1st ed., Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1423 AH / 2002 CE.
- Anīs, Ibrāhīm. *Al-Aṣwāt al-Lughawiyyah*. 5th ed., Maktabat al-Anjlō al-Miṣriyyah, 1975 CE.
- Al-Suyūṭī. *Bughyat al-Wu‘āt fī Ṭabaqāt al-Lughawiyyīn wa-al-Nuḥāh*. Edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, Saida – Lebanon, n.d.
- Ibrāhīm, Rajab ‘Abd al-Jawād. *Mu‘jam al-Alfāẓ al-Islāmiyyah fī al-Miṣbāḥ al-Munīr*. 1st ed., Dār al-Āfāq al-‘Arabiyyah, Cairo, 1422 AH / 2002 CE.

- Luʿaybī, Ḥākim Mālik. *Al-Tarāduf fī al-Lughah*. Dār al-Ḥurriyyah, Baghdad, 1400 AH / 1980 CE.
- Ibn Durustawayh (d. 347 AH). *Taṣḥīḥ al-Faṣīḥ wa-Sharḥuh*. Edited by Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, 1998 CE.
- Al-Sharīf al-Jurjānī (d. 816 AH). *Al-Taʿrīfāt*. Edited by a group of scholars, 1st ed., Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1403 AH / 1983 CE.
- Abū Manṣūr al-Azharī al-Harawī (d. 370 AH). *Tahdhīb al-Lughah*. Edited by Muḥammad ʿAwaḍ Murʿib, 1st ed., Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, 1422 AH / 2001 CE.
- Al-Aṣmaʿī, Al-Sijistānī, & Ibn al-Sikkīt. *Thalāthat Kutub fī al-Aḍdād* (Followed by *Dhayl fī al-Aḍdād* by Al-Ṣāghānī). Published by Dr. August Haffner, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1913 CE.
- Ibn Durayd al-Azdī (d. 321 AH). *Jamharat al-Lughah*. Edited by Ramzī Munīr Baʿlabakkī, 1st ed., Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Beirut, 1987 CE.
- Ibn Jinnī (d. 392 AH). *Al-Khaṣāʾiṣ*. 4th ed., Egyptian General Book Authority, n.d.
- Āl Yāsīn, Muḥammad Ḥusayn. *Al-Dirāsāt al-Lughawiyyah ʿind al-ʿArab ilā Nihāyat al-Qarn al-Thālith*. 1st ed., Dār Maktabat al-Ḥayāh, Beirut, 1400 AH / 1980 CE.
- Al-Nuʿaymī, Ḥusām Saʿīd. *Al-Dirāsāt al-Lahjiyyah wa-al-Ṣawtiyyah ʿind Ibn Jinnī*. Dār al-Ṭalīʿah, Beirut, 1980 CE.
- Al-Ṣāliḥ, Subḥī Ibrāhīm (d. 1407 AH). *Dirāsāt fī Fiqh al-Lughah*. 1st ed., Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, 1379 AH / 1960 CE.
- Al-Ḥarīrī (d. 516 AH). *Durrat al-Ghawwāṣ fī Awhām al-Khawāṣ*. Edited by ʿArafāt Maṭrajī, 1st ed., Muʾassasat al-Kutub al-Thaqāfiyyah, Beirut, 1998 CE.
- Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī (d. 852 AH). *Al-Durar al-Kāminah fī Aʿyān al-Miʾah al-Thāminah*. Edited by Muḥammad ʿAbd al-Muʿīd Ḍān, 2nd ed., Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah, Hyderabad, 1972 CE.
- Anīs, Ibrāhīm. *Dalālat al-Alfāẓ*. 3rd ed., Maktabat al-Anjlō al-Miṣriyyah, 1976 CE.

- Abū Muḥammad al-Saraqusṭī (d. 302 AH). *Al-Dalā'il fī Gharīb al-Ḥadīth*. Edited by Dr. Muḥammad ibn ʻAbd Allāh al-Qannāṣ, 1st ed., Maktabat al-ʻUbaykān, Riyadh, 1422 AH / 2001 CE.
- Al-Ḥamlāwī, Aḥmad ibn Muḥammad (d. 1351 AH). *Shadhā al-ʻArf fī Fann al-Ṣarf*. Edited by Naṣr Allāh ʻAbd al-Raḥmān Naṣr Allāh, Maktabat al-Rushd, Riyadh, n.d.
- Ibn Fāris, Aḥmad (d. 395 AH). *Al-Ṣāḥibī fī Fiqh al-Lughah al-ʻArabiyyah wa-Masā'ilihā wa-Sunan al-ʻArab fī Kalāmihā*. 1st ed., Muḥammad ʻAlī Bayḍūn, 1418 AH / 1997 CE.
- Al-Jawharī (d. c. 400 AH). *Al-Ṣiḥāḥ (Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-ʻArabiyyah)*. Edited by Aḥmad ʻAbd al-Ghafūr ʻAṭṭār, 4th ed., Dār al-ʻIlm lil-Malāyīn, Beirut, 1407 AH / 1987 CE.
- Al-Bukhārī, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn Ismāʻīl (d. 256 AH). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Edited by Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, 1st ed., Dār Ṭawq al-Najāh, Beirut, 1422 AH.
- Muslim ibn al-Ḥajjāj (d. 261 AH). *Ṣaḥīḥ Muslim*. Edited by Muḥammad Fu'ād ʻAbd al-Bāqī, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, Beirut, n.d.
- ʻUmar, Aḥmad Mukhtār. *ʻIlm al-Dalālah*. 1st ed., Maktabat Dār al-ʻUrūbah, Kuwait, 1982 CE.
- Ḥaydar, Farīd ʻAwaḍ. *ʻIlm al-Dalālah: Dirāsah Naẓariyyah wa-Taṭbīqiyyah*. 1st ed., Maktabat al-Ādāb, Cairo, 2005 CE.
- Al-Farāhīdī, Al-Khalīl ibn Aḥmad (d. 175 AH). *Kitāb al-ʻAyn*. Edited by Dr. Mahdī al-Makhzūmī & Dr. Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī, Ministry of Culture and Information, Dār al-Rashīd, Baghdad, 1980–1985 CE.
- Al-Ḥarbī, Abū Isḥāq (d. 285 AH). *Gharīb al-Ḥadīth*. Edited by Dr. Sulaymān Ibrāhīm Muḥammad al-ʻĀyid, 1st ed., Umm al-Qura University, Mecca, 1405 AH / 1984 CE.
- Al-Zajjāj, Abū Isḥāq (d. 311 AH). *Faʻaltu wa-Afʻaltu*. Edited by Dr. Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb & Dr. Ṣubīḥ al-Tamīmī, Maktabat al-Thaqāfah al-Dīniyyah, 1415 AH / 1995 CE.
- Al-Sijistānī, Abū Ḥātim (d. 255 AH). *Faʻaltu wa-Afʻaltu*. Edited by Dr. Khalīl Ibrāhīm al-ʻAṭiyyah, 2nd ed., Dār Ṣādir, Beirut, 1416 AH / 1996 CE.

- Al-Fīrūzābādī (d. 817 AH). *Al-Qāmūs al-Muḥīṭ*. Edited by the Heritage Revision Bureau at Mu’assasat al-Risālah, 8th ed., Mu’assasat al-Risālah, Beirut, 1426 AH / 2005 CE.
- Sībawayh (d. 180 AH). *Al-Kitāb*. Edited by ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, 3rd ed., Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1408 AH / 1988 CE.
- Al-Saraqusṭī (d. after 400 AH). *Kitāb al-Af‘āl*. Edited by Ḥusayn Muḥammad Muḥammad Sharaf, revised by Mahdī ‘Allām, Mu’assasat Dār al-Sha‘b, Cairo, 1975 CE.
- Ibn al-Qūṭiyyah, Abū Bakr (d. 367 AH). *Kitāb al-Af‘āl*. Edited by ‘Alī Fūdah, 2nd ed., Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1993 CE.
- Al-Kirmānī (d. 786 AH). *Al-Kawākib al-Darārī fī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. 1st ed., Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut, 1937 CE.
- Maṭar, ‘Abd al-‘Azīz. *Laḥn al-‘Āmmaḥ fī Ḍaw’ al-Dirāsāt al-Lughawiyyah al-Ḥadīthah*. Al-Dār al-Qawmiyyah, Cairo, 1966 CE.
- Al-Maydānī (d. 518 AH). *Majma‘ al-Amthāl*. Edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, 2nd ed., Maṭba‘at al-Sa‘ādah, Egypt, 1379 AH / 1959 CE.
- Ibn Sīdah (d. 458 AH). *Al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A‘ẓam*. Edited by ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, 1st ed., Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 2000 CE.
- Ibn Sīdah. *Al-Mukhaṣṣaṣ*. Edited by Khalīl Ibrāhīm Jaffāl, 1st ed., Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut, 1417 AH / 1996 CE.
- Ibn Hishām al-Lakhmī. *Al-Madkhal ilā Taqwīm al-Lisān*. Edited by Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, 1st ed., Dār al-Bashā’ir al-Islāmiyyah, Beirut, 2003 CE.
- Al-Suyūṭī. *Al-Muzhir fī ‘Ulūm al-Lughah wa-Anwā‘ihā*. Edited by Fu’ād ‘Alī Manṣūr, 1st ed., Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1998 CE.
- ‘Iyāḍ ibn Mūsā, Abū al-Faḍl al-Yaḥṣubī (d. 544 AH). *Mashāriq al-Anwār ‘alā Ṣiḥāḥ al-Āthār*. Al-Maktabah al-‘Atīqah & Dār al-Turāth, n.d.
- Al-Fayyūmī (d. 770 AH). *Al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Sharḥ al-Kabīr lil-Rāfi‘ī*. Edited by Dr. ‘Abd al-‘Aẓīm al-Shinnāwī, 2nd ed., Dār al-Ma‘ārif, 1977 CE.

- Al-Ba‘lī, Abū ‘Abd Allāh (d. 709 AH). *Al-Muṭli‘ ‘alā Alfāẓ al-Muqni‘*. Edited by Maḥmūd al-Arnā’ūṭ & Yāsīn Maḥmūd al-Khaṭīb, 1st ed., Maktabat al-Sawādī, 1423 AH / 2003 CE.
- ‘Umar, Aḥmad Mukhtār. *Mu‘jam al-Ṣawāb al-Lughawī: Dalīl al-Muthaqqaf al-‘Arabī*. 1st ed., ‘Ālam al-Kutub, Cairo, 1429 AH / 2008 CE.
- Sarkīs, Yūsuf ibn Ilyān ibn Mūsā (d. 1351 AH). *Mu‘jam al-Maṭbū‘āt al-‘Arabiyyah wa-al-Mu‘arrabah*. Dār Sarkīs, Egypt, 1928 CE.
- Ya‘qūb, Imīl Badī‘. *Al-Mu‘jam al-Mufaṣṣal fī Shawāhid al-‘Arabiyyah*. 1st ed., Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1996 CE.
- Ibn Fāris, Aḥmad. *Maqāyīs al-Lughah*. Edited by ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, 1399 AH / 1979 CE.
- Ibn Wallād, Abū al-‘Abbās (d. 332 AH). *Al-Maqṣūr wa-al-Mamdūd*. Edited by Paul Brönnle, Brill / Leiden Printing Press, 1900 CE.
- Kurā‘ al-Naml (d. 310 AH). *Al-Muntakhab min Gharīb Kalām al-‘Arab*. Edited by Dr. Muḥammad ibn Aḥmad al-‘Umarī, 1st ed., Islamic Heritage Revival Center, 1409 AH / 1989 CE.
- Al-Tirmisī (d. 1329 AH). *Manhaj Dhawī al-Naẓar Sharḥ Manẓūmat al-Athar*. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, n.d.
- Ibn al-Athīr (d. 606 AH). *Al-Nihāyah fī Gharīb al-Ḥadīth wa-al-Athar*. Edited by Ṭāhir Aḥmad al-Zāwī & Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, Al-Maktabah al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1399 AH / 1979 CE.
- Al-Baghdādī, Ismā‘īl (d. 1399 AH). *Hadiyyat al-‘Ārifīn: Asmā’ al-Mu’allifīn wa-Āthār al-Muṣannifīn*. Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut, n.d.

Third: Research Papers Published in Periodicals and Journals

- Al-‘Atīq, Zāyid ibn Muhalhil. "Athar Abī Zayd al-Anṣārī wa-man Ta’atthara bi-Madhhabih min al-Lughawiyyīn fī Ithrā’ al-Dars al-Lughawī." *Hawliyyat Kulliyyat Lughat al-‘Arabiyyah bi-al-Zaqāzīq*, Al-Azhar University, vol. 1, no. 30, 2010, p. 1079.
- Boushenna, Omar. "Tadāwuliyyat al-Khiṭāb al-Ta‘līmī ‘ind Abī al-‘Abbās al-Fayyūmī (d. 770 AH) min Khilāl Mu‘jamih al-Miṣbāḥ al-

Munīr." *Al-ʻUmdah fī al-Lisāniyyāt wa-Taḥlīl al-Khiṭāb*, University of Algiers, no. 3.

- Gheddati, Abdelkader. "Muʻjam al-Miṣbāḥ al-Munīr wa-Makānatuh fī al-Maktabah al-Lughawiyyah al-ʻArabiyyah." *Journal of the Faculty of Arts and Social Sciences*, Mentouri University, Constantine, Algeria, no. 9